مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون
مؤقت

الجلسة ٧٣٢٩

الثلاثاء، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/١٠
نيويورك

الرئيس	السيد شريف	(تشاد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إلييتشوف
	الأرجنتين.	السيد أويارثابال
	الأردن	السيدة قعوار
	أستراليا	السيدة كنغ
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد غاسانا
	شيلي.	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد دولاتر
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى المنشأ عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) (S/2014/762)

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2014/857)

رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/2014/870)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٢٧ (٢٠١٣) (S/2014/762)

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2014/857)

رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2014/870)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/ 2014/857، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/870، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، وكذلك إلى الوثيقة S/2014/762، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٢٧ (٢٠١٣).

سيستمع مجلس الأمن خلال هذه الجلسة للإحاطة الإعلامية التي سيقدمها السيد إرفي لادسوس، وسعادة السيدة ريموندا موروموكايتي، الممثلة الدائمة لليتوانيا، بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى.

أعطي الكلمة الآن للسيد لادسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لإطلاع مجلس الأمن على آخر التطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى، بعد صدور تقرير الأمين العام في ١ كانون الأول/ديسمبر.

رغم أن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال متقلبة، ولعل الأعضاء يذكرون أحداث العنف التي وقعت في بانغي خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، فإننا نحيط علما بارتياح بمضي العملية السياسية مرة أخرى قدما، بفضل الجهود الجديرة بالذكر التي بذلها الوسيط المعني بأفريقيا الوسطى، الرئيس ساسو نغيسو. وقد تم التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المعنية في البلد والمنطقة والشركاء الدوليين، بشأن طلب تمديد الوسيط للفترة الانتقالية بستة أشهر، أي إلى غاية آب/أغسطس ٢٠١٥.

وفي ذلك السياق، تجري الاستعدادات على قدم وساق لعقد منتدى بانغي للمصالحة الوطنية، المقرر عقده في مطلع العام المقبل. ومن أجل وضع الأساس لهذا الحوار الوطني الهام، بدأت عملية المشاورات المحلية بتنسيق من وزارة المصالحة، ودعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر، إجتمع وزراء الحكومة الانتقالية الذين يمثلون محافظات جمهورية أفريقيا الوسطى البالغ عددها ١٦ محافظة، مع المسؤولين الحكوميين المحليين وقادة المجتمع المحلي، كخطوة أولى نحو المشاركة في منتدى بانغي، وعملية المصالحة في البلد على المدى الطويل. ومن المقرر أيضا إجراء المزيد من المشاورات على مستوى المحافظات، والتي

ستغذي نتائجها عمل اللجنة التحضيرية التي أعلنت عنها السلطات الانتقالية والتي ستشرف على التحضيرات للمنتدى.

ومع بدء الخطوط العريضة لمنتدى بانغي في التبلور، ثمة بلا شك توافق متزايد في الآراء بشأن الحاجة لمعالجة مجموعة كاملة من المسائل التي تقع في صلب الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج الجماعات المسلحة والاستعداد لإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك إعادة تشكيل القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك المسائل المتعلقة بالحوكمة السياسية والاقتصادية، ومكافحة الإفلات من العقاب، التي هي مسألة حيوية. وينبغي ألا ننسى حالة ما يناهز مليون لاجئ ومشرد داخلي، يرغب الكثير منهم في العودة إلى ديارهم.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يهدف منتدى بانغي، الذي طُلب من الشركاء الدوليين دعمه، إلى أن يكون بمثابة نقطة انطلاق لعملية المصالحة على المدى الطويل وعلى جميع مستويات المجتمع، مع وضع آليات لمتابعة تنفيذ التوصيات الرئيسية للمنتدى.

وقد عقد العديد من زعماء ائتلاف سيليكا سابقا، وميليشيات ”أنتي بالاكا“ التي تتفكك بشكل متزايد اجتماعات جمعيتهم العامة، وأعربوا علنا عن دعمهم لعملية الحوار الوطني، التي سوف تشمل المشاركة في منتدى بانغي. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن المنسق الوطني لميليشيات ”أنتي بالاكا“، باتريس إدوارد نغيسونا، تحول جماعته إلى حزب سياسي يدعى حزب أفريقيا الوسطى من أجل الوحدة والتنمية.

فلنكن واضحين: سوف يكون عقد منتدى بانغي بنجاح وفي الوقت المناسب، أمرا حاسما لتمهيد الطريق لإجراء الاستفتاء الدستوري المقرر عقده، فضلا عن الانتخابات التشريعية والرئاسية. وسارت الاستعدادات للانتخابات ببطء شديد، حتى جرى التوصل إلى اتفاق لإجراء الانتخابات بحلول شهر آب/أغسطس ٢٠١٥. ومن الواضح أن هذا الإطار الزمني ضيق للغاية لعقد الانتخابات. إن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وشريكها الانتخابي الرئيسي التابع للأمم المتحدة، وهو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يعززان قدراهما الخاصة بدعم الانتخابات، مع التركيز بشكل خاص على تعبئة المزيد من الأصول اللوجستية، والتوظيف السريع لموظفي الانتخابات. وتم الاتفاق أيضا على وثيقة مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن هذه المسألة. لكن تعهد ثلاثة شركاء فقط هم الاتحاد الأوروبي وفرنسا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتقديم أموال لدعم العملية الانتخابية.

وقد صرفت السلطات الانتقالية من جانبها دفعة من الأموال تبلغ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، أي ما يناهز ٢ مليون دولار أمريكي، من أجل إجراء الانتخابات. وتضع الهيئة الوطنية للانتخابات، بدعم من البعثة، اللمسات الأخيرة على إيفاد عدة بعثات إلى المنطقة، لتعيين موظفي انتخابات في كل مقاطعة من المقاطعات. كما أوفدت الهيئة الانتخابية الوطنية بعثة للكاميرون لتقييم أساليب تسجيل اللاجئين هناك في كشوف الانتخابات. ومن المقرر إيفاد بعثات أخرى إلى المنطقة دون الإقليمية أيضا، لنفس الغرض.

ورغم كل هذه الخطوات الإيجابية، ينبغي لنا ألا ننسى بأن إجراء الانتخابات بحلول شهر آب/أغسطس ٢٠١٥ سيكون أمرا صعبا للغاية. حيث أن نجاح العملية سيتوقف على الالتزام الوطيد لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، وأود أن أكرر، بأنه يتطلب أيضا دعما سياسيا وتشغيليا وماليا من جانب المجتمع الدولي.

وهناك حاجة ماسة إلى أن تعتمد السلطات الوطنية قانون الانتخابات المنقح وإلى أن تتفق على المسائل المعلقة، بما في ذلك بشأن ترتيب الانتخابات ومنهجية تسجيل الناخبين. وينبغي

للسلطات الانتخابية الوطنية أن تُطلق عملية شفافة لتسجيل الناخبين، تمكّن السكان العائدين والأشخاص المشردين من المشاركة الكاملة دون تأخير.

كما سيتطلب الأمر تعزيز الدعم المقدم من المجتمع الدولي من أجل تجنب المزيد من التأخير. وسيتطلب الأمر أيضاً بيئة أمنية مواتية ويقتضي إحرازَ تقدم في العملية السياسية ووجود أقوى تصميمَ ممكن لدى جميع الجهات الفاعلة على ضمان سير العملية الانتخابية بشكل سلمي والانتهاء بنجاح من المرحلة الانتقالية.

في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ستقوم إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة وبالتشاور مع عملية سنغاريس وقوة الاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى، باستعراض مفاهيم العمليات للقوات العسكرية والشرطية وتقديم توصيات بشأن التعديلات التي قد تدعو الحاجة إليها للوصول إلى مستويات القوات وأفراد الشرطة المتفق عليها ونشرها من أجل إنجاز المهام التي صدر بها تكليف، ولا سيما في الفترة التي تسبق الانتخابات. ونظل ملتزمين التزاماً كاملاً بضمان تطبيق نهج مرحلي في نشر بعثة الأمم المتحدة.

لا تزال الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى متقلبة، كما قلت، ووجود الدولة ما زال ضعيفاً في أفضل الأحوال، وهو غائب أساساً في كثير من الأحيان. وما زال المدنيون معرضين لتهديد مستمر وما زال الإفلات من العقاب متفشياً. وفي أعقاب أحداث العنف التي وقعت في بانغي في تشرين الأول/أكتوبر، والتي أثارتها ميليشيات المتصدين لحملة السواطير (البالاكا) وتم خلالها بالفعل استهداف مدنيين، فضلاً عن أفراد بعثة الأمم المتحدة وعملية سنغاريس وقوة الاتحاد الأوروبي، هدد بعض عناصر تحالف سيليكا السابق الذين كان قد تم تجميعهم في ثلاث مخيمات في بانغي منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بتفجير مخبأ أسلحة كبير في أحد المخيمات ما لم تقدّم لهم مساعدة كبيرة. وبعد ذلك، جرى نقل ما يقرب من ٩٠٠ من عناصر سيليكا السابقين من هذه المخيمات إلى مجتمعاتهم الأصلية. وهناك أيضاً جهود جارية مع السلطات الانتقالية وبدعم من المجتمع الدولي لإكمال نقل من تبقى من سكان المخيمات وإزالة الأسلحة والذخائر من الموقع.

في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وقعت حادثة أيضاً داخل سجن بانغي المركزي، عندما استولى نزلاء السجن على أسلحة وأطلقوا النار منها وألقوا قنابل يدوية على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذين كانوا يقومون بواجب حراسة خارج السجن. وأصيب ثلاثة جنود وشرطي تابعين للأمم المتحدة بجروح في الحادثة. ولا بد من القول إن جميع هذه الحوادث الأمنية الخطيرة في العاصمة كان من الممكن أن تتصاعد إلى حد كبير لولا الجهود القوية التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة، مدعومة بسنغاريس وقوة الاتحاد الأوروبي، لاستعادة النظام.

كما أن نظراءنا الوطنيين يتخذون تدابير. ففي ٣ كانون الأول/ديسمبر، اتخذت بعثة الأمم المتحدة، بالتعاون مع سنغاريس وقوة الاتحاد الأوروبي، وبدعم من رئيس أركان القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، إجراءات للتحقق من موقف مجموعة مختارة من عناصر القوات المسلحة وتوضيحه، وهم الذين سيشكلون قوام أول سريّة من كتيبة حماية ثابتة ستبدأ عملها بعد منتدى بانغي. ووقّع كل فرد من هذه القوات على إعلان شرف وعلى التزام بحسن الخدمة وعلى تعهد باحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وأعتقد أن ذلك يشكل خطوة رمزية وهامة نحو إعادة تفعيل القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، رهنا بالجهود التي ستبذل في المستقبل لإكمال إصلاح القطاع الأمني.

حدثت خارج بانغي أيضاً مواجهات عنيفة شاركت فيها فصائل من تحالف سيليكا السابق وميليشيات المتصدين

لحملة السواطير، فضلاً عن غيرها من الجماعات المسلحة. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، تم إخلاء سبيل ١٥ شخصاً يحملون جنسية الكاميرون وقس بولندي كانت الجبهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى قد احتجزهم رهائن، وذلك في أعقاب المفاوضات التي جرت في الكاميرون وأدت إلى إطلاق سراح قائد الجبهة الديمقراطية عبد الله مسكين المحتجز هناك. وتم في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر تحرير الرهائن العشرة المتبقين الذين يحملون جنسية أفريقيا الوسطى والذين كانوا قد بقوا محتجزين لدى الجبهة الديمقراطية.

وللأسف، في الأجزاء الوسطى والشرقية من البلد، يستمر العنف الطائفي والمواجهات بين الجماعات المسلحة والاعتداءات العنيفة على السكان المدنيين. وفي حين أن جيش الرب للمقاومة لا يزال يشكل تهديداً في الجنوب الشرقي من البلد، كانت منطقة زيميو الواقعة في مقاطعة مبومو العليا في الآونة الأخيرة مسرحاً لمواجهات عرقية قُتل فيها ما لا يقل عن خمسة أشخاص وجُرح ١٣ آخرون. ورداً على ذلك، عجّلت بعثة الأمم المتحدة بنشر طلائع جنود الوحدة المكلفة بالعمل في المنطقة، ودعمت إنشاء لجنة مصالحة مؤلفة من قادة المجتمعات المحلية المتعادية.

وبالمثل، في مدينة بامباري في مقاطعة أواكا، وقعت اشتباكات دامية مرة أخرى بين أتباع ديانات مختلفة. وقتل عدة أشخاص وتم إحراق منازل على مدى الأسبوعين الماضيين. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، أصيب ثلاثة من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في هجوم شنته عناصر من ميليشيات المتصدين لحملة السواطير في أعقاب اعتقال بعثة الأمم المتحدة لقائدهم المحلّي، جون ''الأمريكي''. ونحن لا نعرف اسمه الحقيقي. وفي الغرب، فإن بعض المجتمعات المحلية معرضة لخطر أن تظل، وهو ما يجب أن نقله، ملازمة لمناطق تبقى فيها الظروف المعيشية هشة للغاية.

لا تزال حماية المدنيين أولوية حاسمة الأهمية في هذا السياق بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة؛ وفي هذا الصدد، يبقى تأمين النشر الكامل لوحدات الجنود وأفراد الشرطة مسألة ذات أولوية عليا. وفي هذا الشهر، ستحقق بعثة الأمم المتحدة ٨٠ في المائة من الانتشار الكلّي لقواها، وبحلول كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٥، سيكون قد تم نشر ٩ من أصل ١٠ من وحدات الشرطة المشكلة، وسيصل العُشرُ الباقي في وقت قريب بعد ذلك. وفي إطار ولاية بعثة الأمم المتحدة الخاصة بالتدابير المؤقتة العاجلة المتفق عليها مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، ألقت البعثة القبض على ٢١٧ شخصاً وسلمتهم إلى السلطات القضائية المحلية.

وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر بالقرب من بوار، ألقت بعثة الأمم المتحدة القبض على ''شوكولاته'' وهو من الزعماء المعروفين لميليشيات المتصدين لحملة السواطير – واسمه الحقيقي هو الآخر غير معروف بالنسبة لنا – وتم نقله إلى بانغي. إن ''شوكولاته'' هذا متهم بسلسلة من الانتهاكات الجسيمة للغاية لحقوق الإنسان. وسنكون بحاجة إلى متابعة قضيته. وتواصل بعثة الأمم المتحدة أيضاً توسيع وتحسين قدرتها على رصد ومعالجة التهديدات التي يتعرض لها المدنيون وانتهاكات حقوق الإنسان عن طريق تعزيز التدريب لقوات البعثة وإنشاء مكاتب ميدانية خارج بانغي.

وفي المناطق التي لا يوجد فيها وجود للبعثة، أسفر التنسيق الوثيق والاتصال مع الوكالات الإنسانية عن إرسال أفرقة متكاملة من البعثة ومن وكالات الأمم المتحدة إلى المناطق المعرضة للخطر ومنها، على سبيل المثال، زيميو ويالوكي.

ولا بد من الإشارة إلى أن جمهورية أفريقيا الوسطى مقبلة الآن على مرحلة حاسمة في الوقت الذي بدأ فيه الاهتمام الدولي بالأزمة يتضاءل. ومع ذلك، لا تزال هناك مخاطر كبيرة من احتمال أن تتعرض العملية الانتقالية للخطر إذا ما حدث مزيد

من التعطيل في العملية السياسية أو الخلل في الحالة الأمنية. وقد أعادت السلطات الانتقالية، من جانبها، تأكيد التزامها بضمان أن تدار المرحلة الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى على نحو شامل للجميع وبصورة توافقية. وأكدت رئيسة الدولة في المرحلة الانتقالية بنفسها مرارا عزمها على عدم الترشح للانتخابات، وفقا لأحكام الميثاق الدستوري للمرحلة الانتقالية. ومع ذلك، يجب أن يكون واضحا أن أي تأخيرات أخرى لما بعد آب/أغسطس ٢٠١٥ يمكن أن تقوض عملية الانتقال ذاتها. ولذلك، من المهم للغاية أن تواصل السلطات في أفريقيا الوسطى مسيرتها وأن يواصل الشركاء الإقليميون والدوليون للبلد العمل بطريقة مستدامة ومنسقة من أجل تزويد جمهورية أفريقيا الوسطى بالمساعدات اللازمة لضمان فعالية واستدامة إجراءاتها وقراراتها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد لادسوس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفيرة مورموكايته.

السيدة مورموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم إحاطة إعلامية إلى أعضاء مجلس الأمن بصفتي رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى. وأعتزم تسليط الضوء في بياني على عمل اللجنة وفريق الخبراء منذ إحاطتي الإعلامية السابقة في هذه القاعة في ١١ تموز/يوليه (انظر S/PV.7215).

في ٢٢ تموز/يوليه، وعقب نظر اللجنة في التقرير المؤقت للفريق (انظر S/2014/452) وفي توصياته، وجهت الرئيسة رسائل إلى الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة لكل من تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان والكاميرون والكونغو، فضلا عن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي، لتوجيه انتباههم إلى توصية الفريق بتعزيز تبادل المعلومات والعمل المشترك في ما يتعلق بإجراء تحقيقات بشأن الشبكات الإجرامية الإقليمية الضالعة في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والاتجار بها، بما في ذلك الأحياء البرية ومنتجاتها، وبمكافحة هذه الشبكات. وفي ٢٢ تموز/يوليه، أصدرت اللجنة أيضا بيانا صحفيا تسلط فيه الضوء على هذه التوصية.

وأثناء المشاورات غير الرسمية التي أجرتها اللجنة في ١ آب/أغسطس، قدم منسق الفريق مزيدا من المعلومات عن الأفراد والكيانات التي يعتقد الفريق أنها تستوفي معايير الإدراج في القائمة وفقا للفقرة ٤١ من القرار ٢١٣٤ (٢٠١٤)، وهم تحديدا، خمسة أفراد وكيانان. وأوصى الفريق بأن اللجنة قد ترغب في تأجيل النظر في إمكانية إدراج فرد واحد وكيانين في القائمة إلى ما بعد ١ أيلول/سبتمبر. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، أعرب الفريق عن اعتقاده بانطباق معايير الإدراج على هذا الشخص والكيانين. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، قدم الفريق ثمانية بيانات حالة إضافية تتعلق بسبعة أفراد وكيان واحد، يرى الفريق أنه تنطبق عليهم معايير الإدراج في القائمة، فضلا عن عدد من التحديثات لقائمة الجزاءات. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد من جديد استعدادي لعقد مشاورات غير رسمية في اللجنة أو أي اجتماعات أخرى، من شأنها تيسير نظر اللجنة في عمليات الإدراج في القائمة مستقبلا.

وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمعت اللجنة مع فريق الخبراء للنظر في تقريره النهائي (انظر S/2014/762) وتوصياته. ويشير التقرير إلى أن الجماعات المسلحة ما زالت تسيطر، أو لا تزال تمارس تأثيرا، على معظم المناطق المأهولة بالسكان في جمهورية أفريقيا الوسطى على الرغم من التوقيع على اتفاق وقف الأعمال العدائية في تموز/يوليه ٢٠١٤. كما تشكل زيادة تجزؤ الجماعات المسلحة الرئيسية الناشطة في البلد تحديات كبيرة أمام تحقيق الاستقرار في المشهد السياسي،

فيما كانت المنافسة بين الممثلين السياسيين للجماعات المسلحة على المناصب الوزارية، وكذلك بين القادة العسكريين من أجل السيطرة على الموارد، السبب وراء الاقتتال الذي حدث في الآونة الأخيرة بين الجماعات المسلحة الرئيسية في البلد. وفي هذا السياق، لاحظ الفريق إحراز تقدم ضئيل على صعيد نزع السلاح الطوعي أو القسري منذ آذار/مارس ٢٠١٤.

وفي سياق تقديم تحديث للتقرير النهائي بعد تقديمه إلى اللجنة في ١٧ أيلول/سبتمبر، ذكر أن الفريق أنه قام، حتى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، بتجميع تقارير تشير إلى أن ما مجموعه ٣ ٢٣٢ مدنيا قد قتلوا منذ فرض الحظر على الأسلحة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بما في ذلك مقتل ٢٣ شخصا من العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وبخصوص نظر اللجنة في التقرير النهائي والتوصيات، وجهت الرئيسة رسائل إلى البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة لكل من إسرائيل والإمارات العربية المتحدة وبلجيكا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسنغال والسودان والكاميرون والكونغو ولبنان والهند في ما يتعلق بتوصيات معينة. كما جرى توجيه رسائل من الرئيسة إلى رئيس عملية كيمبرلي ورئيس المجلس العالمي للماس والأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وفي منظومة الأمم المتحدة، وجهت الرئيسة رسائل إلى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام والممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر مجلس الأمن أيضا بيانا صحفيا (SC/11647) باللغتين الإنكليزية والفرنسية بخصوص توصية الفريق بأن تحث اللجنة مصدري ذهب أفريقيا الوسطى ومستورديه والعاملين في مجال تجهيزه ومستهلكيه على تقليص خطر تفاقم النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى باتّباع التوجيهات المتعلقة ببذل العناية الواجبة، على نحو ما يجري تنفيذه من خلال الآلية الإقليمية لإصدار الشهادات التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. و لم يكن هناك توافق في الآراء في اللجنة على اتخاذ إجراء مماثل بشأن توصية للفريق تتعلق بالماس، و لم يتسن التوصل إلى توافق آراء بشأن توصية بأن تطلب اللجنة إلى الدول المجاورة أن تقدم، بشكل سري وعلى أساس سنوي، الإحصاءات الكاملة المتعلقة باستيراد وتصدير الموارد الطبيعية.

وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، وعقب تلقي معلومات من فريق الخبراء بشأن تقارير تفيد بوفاة أحد الأفراد الثلاثة الخاضعين للجزاءات، السيد ليفي ياكيتي، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وافقت اللجنة على تحديث قائمة الجزاءات لكي تعبر عن حالة الوفاة المبلغ عنها وعلى الاتصال بالدول صاحبة اقتراح الإدراج للحصول على تأكيد رسمي، وأرسلت في هذا الصدد رسائل إلى الدول المعنية لالتماس معلومات إضافية.

وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، عقدت اللجنة اجتماعها الرسمي الثاني مع البعثات الدائمة لجمهورية أفريقيا الوسطى والدول المجاورة لها لدى الأمم المتحدة، والتي دُعيت إلى تقديم آرائها بشأن التقرير النهائي لفريق الخبراء. وخلال المناقشة، رحبت الرئيسة بآراء عضو اللجنة تشاد، فضلا عن ممثلي جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان والكاميرون والكونغو. وسلطت الدول الأعضاء المشاركة الضوء في ملاحظاتها على عدد من التحديات في تنفيذ تدابير الجزاءات، مثل سهولة اختراق الحدود وعدم وجود مراقبة للحدود. وأعربت إحدى الدول المدعوة عن قلقها إزاء توصية الفريق بأن تطلب اللجنة إلى الدول المجاورة أن تقدم، بشكل سري وعلى أساس سنوي، الإحصاءات الكاملة المتعلقة باستيراد وتصدير الموارد الطبيعية.

أود الآن أن أوافي المجلس بمعلومات مستكملة عن تقارير التنفيذ التي تلقتها اللجنة من الدول الأعضاء حتى الآن. وقد تلقت اللجنة حتى الآن تقارير من ٣١ دولة عضوا، فضلا عن خمس إضافات من ثلاث دول. وقدمت اثنتان فقط من الدول الأفريقية تقارير تنفيذ، ولم ترد أي تقارير من المنطقة نفسها. وجرى نشر جميع التقارير التي وردت على الموقع الشبكي للجنة. ومن بين أعضاء اللجنة الـ ١٥، قدمت ١١ دولة تقارير حتى الآن. وأنا أشجع الدول الأعضاء فيها على أن تكون مثالا يحتذى وأن تقدم تقاريرها عن التنفيذ في الوقت المناسب. وفي هذا السياق، أود أيضا أن أشجع الجهات المتلقية لرسائل من الرئيسة، في ما يتعلق بالتقارير المؤقتة والنهائية الفريق، على أن تتفضل بموافاة اللجنة بردودها في الوقت المناسب.

وأعتزم مواصلة أنشطة التوعية في جمهورية أفريقيا الوسطى وجيرانها، والذين أبرز بعضهم خلال الاجتماع المعقود في ٣ كانون الأول/ديسمبر حاجتهم إلى مساعدة في التنفيذ، وكذلك إلى مزيد من التوضيحات فيما يتعلق بإجراءات الاستثناء.

وفي هذا الصدد، تعتزم الرئيسة دعوة دول المنطقة والأمانة العامة إلى الاجتماع الثالث غير الرسمي في البعثة الدائمة لجمهورية ليتوانيا خلال النصف الثاني من كانون الأول/ديسمبر لاستعراض إجراءات الاستثناءات ومناقشة السبل التي يمكن بها للدول أن تسعى للحصول على المساعدة من المانحين لمساعدتها على تنفيذ نظام الجزاءات.

أعتزم أيضاً زيارة جمهورية أفريقيا الوسطى في أوائل العام المقبل بهدف إجراء حوار مع السلطات الانتقالية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والمجتمع المدني، والزعماء الدينيين وغيرهم لتكرار الرسالة التي تردد صداها في اجتماع اللجنة في ٣ كانون الأول/ديسمبر، ومفادها أن نظام الجزاءات ينبغي أن ينظر إليه ليس كتدبير عقابي، بل بوصفه أداة إشراك تعاونية. وقد صاغ ذلك أحد الوفود بأفضل شكل، واصفاً هذا الالتزام بأنه تعبير عن تضامن اللجنة مع جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يمكن للسلطات في بانغي من خلاله أن تعزز سلطة الدولة وتستهدف المخربين. وأعتزم أن أبلغ أعضاء اللجنة بتفاصيل زيارتي المقررة في الوقت المناسب.

وفي الختام، أود أن أؤكد لأعضاء المجلس بأنني بصفتي رئيسة اللجنة سأبذل قصارى جهدي لضمان أن تقدم اللجنة مساهمة هامة في الجهود التي يبذلها المجلسُ، وبعثةُ الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والشركاءُ الدوليون الالآخرون من أجل وضع حد للعنف المستمر الذي يهدد جمهورية أفريقيا الوسطى ووضع البلد على طريق المصالحة والسلام الدائم والتنمية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفيرة مورموكايتي على إحاطتها الإعلامية.

وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا حول الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.